

## الدورة 10 لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

### بيان دولة الامارات العربية المتحدة بند المناقشة (1-و)

شكراً سيدي الرئيس،

بداية، اسمح لي سيدي الرئيس أن أتقدم لكم بالتهنئة على ترؤسكم أعمال الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والشكر موصول للولايات المتحدة الأمريكية على تنظيمها الرائع لأعمال المؤتمر، كما ونشكر جمهورية مصر العربية على حسن إدارتها لأعمال المؤتمر خلال السنتين السابقتين.

سيدي الرئيس، بالنيابة عن معالي/ حميد عبيد أبو شبص، رئيس ديوان المحاسبة الموقر، إنه لشرف كبير لي أن أمثل دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم في هذا المؤتمر الموقر.

باعتبارها دولة ملتزمة بمبادئ المسؤولية المالية والتنمية المستدامة والتصدي الفعال للفساد، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تقف شاهداً على ما يمكن تحقيقه في هذا المجال.

لقد أظهرت بلادنا هذا العام مرونة اقتصادية استثنائية، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.7%، مدفوعاً بشكل كبير بارتفاع ملحوظ بنسبة 5.9% في القطاع غير النفطي، الذي يمثل الآن أكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعد هذا التقدم مؤشراً واضحاً على أن استراتيجياتنا في مكافحة الفساد تحقق نتائج إيجابية، في توفير بيئة مثالية للنمو وتشجيع التنوع الاقتصادي.

إن التزام دولتنا بالتنمية المستدامة له جذور راسخة في الحوكمة المرتكزة على حماية الموارد المالية لصيانة حقوق الأجيال القادمة. فالنمو القوي في قطاعنا غير النفطي هو شهادة على نهجنا المبتكر واستراتيجياتنا لتحقيق الرفاهية للجميع على أرضنا لضمان رفع أداء المؤسسات والأفراد للوصول إلى الرخاء المادي. وتشكل هذه الأهداف جزءاً لا يتجزأ من جهودنا الأوسع نطاقاً لمكافحة الفساد، لأنها تقلل من الاعتماد على أي قطاع اقتصادي منفرد وتعزز بيئة اقتصادية أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة.

وتتوافق المشاركة النشطة لدولة الإمارات العربية المتحدة في المبادرات العالمية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مع استراتيجياتنا الداخلية لتعزيز إطارنا التشريعي في هذا المجال. هذا ونجدد تأكيدنا على أهمية تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية المتعلقة بالتدابير الوقائية، وعلى أهمية تعزيز السياسات والممارسات الفعالة الخاصة بها. ويتجلى التزامنا بشكل أكبر من خلال برنامج إعلان أبو ظبي، والذي يعزز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة وهيئات مكافحة الفساد. وتؤكد هذه المبادرة عزمنا ليس فقط على تعزيز تدابيرنا المحلية لمكافحة الفساد، بل أيضاً على المساهمة بشكل كبير في الجهود العالمية المبذولة.

وفي هذا الصدد، اسمح لي سيدي الرئيس أن أتقدم بالشكر لجميع الدول الأطراف على دعمها الكامل ومساهماتها المتميزة في دعم تنفيذ البرنامج، والمعتمد في الدورتين السابقتين، والذي تم التأكيد فيهما على الدور المحوري الذي تؤديه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منع ومكافحة الفساد. ونشجع الدول على مواصلة دعم إعلان أبو ظبي الذي ستواصل تمويله حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات القادمة والاستفادة من مخرجات الدليل العملي الخاص به، والذي تم اطلاقه مؤخراً بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وذلك تعزيزاً لجهودنا واستمراراً لتعاوننا في منع ومكافحة الفساد بمشاركة جميع أصحاب المصلحة.

سيدي الرئيس، يبقى التعاون الدولي حجر الزاوية في استراتيجيتنا. ومن خلال تبادل أفضل الممارسات وتعزيز تبادل المعلومات، فإننا نعزز قدراتنا الجماعية على مواجهة تحديات الفساد. وتؤكد دولة الامارات العربية المتحدة على أهمية التعاون في إنفاذ أحكام الاتفاقية، لاسيما في مجال استرداد الأصول والإجراءات الوقائية.

وفي الختام، تؤكد البيانات الاقتصادية لعام 2023، بالتزامن مع مساعينا الدؤوبة على الصعيد الدولي، كيف أن إصرار دولة مثل الامارات على تطبيق الحوكمة الرشيدة والتدابير الصارمة ضد الفساد يؤدي إلى نتائج ملموسة. ونحن مستمرون في تعهدنا بإسهام فعال في الجهود العالمية، مؤكداً مكانتنا كدولة تسعى نحو مستقبل يسوده العدل، والشفافية والازدهار للجميع.

شكراً سيدي الرئيس،،،